وزارة النقل

الرصد الإعلامي

التاريخ

الاحد 2024/12/22

أبرز العناوين

العنوان	رقم الصفحة	التصنيف
1.قرارات مجلس الوزراء	4+3	خبر صحفي
2.وزير دولة للشؤون الاقتصادية : مجلس الوزراء اتخذ 41 قرارا اقتصاديا لتحفيز الاقتصاد والاستثمار وتخفيف الأعباء عن المواطنين	6+5	خبر صحفي
3.الأمانة: تمديد ساعات عمل الباص السريع	7	خبر صحفي
4.نقيب أصحاب شركات التخليص ونقل البضائع يدعو إلى تذليل العقبات أمام النقل والتجارة بين الأردن وسوريا	8	خبر صحفي
5.وزير النقل السوري لـ"المملكة": الطيران في الأجواء السورية "آمن ومفتوح	9	خبر صحفي
6.عجلون : اجتماع في بلدية العيون يبحث مشكلة النقل في بلدة اوصره	10	خبر صحفي
7.وزير الصناعة والتجارة يتفقد مركز حدود جابر والحرة الأردنية السورية المشتركة	11	خبر صحفي
8.وزير الصناعة: المنطقة الحرة الأردنية السورية مهمة في تعزيز التعاون الاقتصادي	12	خبر صحفي
9.تصادم وتعطل مركبات ومناطق تشهد تشكلاً للضباب	13	خبر صحفي
10.طقس بارد نسبيا حتى الأربعاء	14	خبر صحفي

قرارات مجلس الوزراء

أولا: قرارات تتعلق بمنظومة تحديث القطاع العام وتطوير الخدمات الحكومية.
الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام معدل لنظام الموارد البشرية في القطاع العام لسنة 2024م.
ضم أحكام نظام الخدمة المدنية المعدل إلى نظام الموارد البشرية المعدل ليقرأ معه نظاما واحدا.
الموافقة على السياسة الأردنية لتكنولوجيا سلاسل الكتل Blockchain لسنة 2025م التي تعنى بتحسين الخدمات الحكومية ورفع كفاءتها.
إقرار مشروع نظام التنظيم الإداري لوزارة الطاقة والثروة المعدنية لسنة 2024م.
ثانيا: مشاريع قوانين وأنظمة
إقرار مشروع قانون اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة لسنة 2024م.
إقرار مشروع قانون معدل لقانون الطيران المدني لسنة 2024م.
إقرار نظام معدل لنظام المصاريف والمخصصات والاستهلاك والإعفاءات لسنة 2024.
عمان 22 كانون الأول(بترا)-قرر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها السبت، برئاسة رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان، الموافقة على الأسباب الموجبة لمشروع نظام معدل لنظام الموارد البشرية في القطاع العام لسنة 2024م، وإحالته إلى ديوان التشريع والرأي للسير في إجراءات إقراره حسب الأصول.
وتضمن القرار كذلك السير في إجراءات ضم أحكام نظام الخدمة المدنية المعدل إلى نظام الموارد البشرية المعدل ليصبح ويقرأ نظاما واحدا، بشكل يسهل تتبع أحكامه وتطبيقها.
وتأتي هذه الخطوة استكمالا لمتطلبات تحديث القطاع العام وبشكل يبني على الإيجابيات الواردة في نظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام رقم (33) لسنة 2024م، الذي دخل حيز النفاذ بتاريخ 2024/7/1م، ومعالجة الملاحظات التي تم رصدها منذ ذلك الوقت في ضوء التطبيق العملي للنظام.
وبموجب التعديلات المقترحة، سيتم تنظيم أحكام الإجازة بدون راتب للموظفين وفقا لما وجه إليه مجلس الوزراء قبل أسابيع، وبشكل يسمح بمنح الإجازة بدون راتب وفقا لضوابط وشروط تراعي التوازن بين مصلحة القطاع العام ومصلحة الموظف، وبما يحقق المصلحة العامة، بالإضافة إلى معالجة الأحكام المتعلقة بالموظفين المعينين على حساب الموظفين المنفكين عن العمل بسبب الإجازة والإعارة.
كما تشمل التعديلات المقترحة مزيدا من حوكمة التخطيط الشمولي للموارد البشرية في القطاع العام، وتعزيز إمكانية تظلم الموظفين في القطاع العام لدى هيئة الخدمة والإدارة العامة، وتنظيم شؤون الابتعاث، وتحسين حوكمة بعض الإجراءات الوظيفية ومعالجتها كالتعيين وتقييم الأداء وغيرها.
ومن المتوقع إقرار التعديلات الجديدة على النظام في غضون أسبوعين، وبعد استكمال مناقشته في اللجنة القانونية الوزارية.
وقرر مجلس الوزراء كذلك الموافقة على السياسة الأردنية لتكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain) لسنة 2025م التي تعد خيارا استراتيجيا لتحسين الخدمات الحكومية ورفع كفاءتها، من حيث الاعتمادية والموثوقية والأمان الرقمي.
وتهدف السياسة إلى تعزيز أطر الشفافية والنزاهة، ورفع الثقة بالأداء الحكومي، وتحقيق الأمان والخصوصية الكاملة للبيانات الشخصية والحساسة كالبيانات المالية والسجلات والتعليمية والصحية وغيرها.

كما تهدف إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية لغايات تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل الوقت والكلف المرتبطة بالمعاملات الحكومية، إلى جانب تعزيز الابتكار في القطاعات الاقتصادية المختلفة ودعم ريادة الأعمال والشركات الناشئة، وبناء القدرات والخبرات والمهارات المتخصصة في تكنولوجيا سلاسل الكتل.

وتنسجم هذه السياسة مع متطلبات رؤية التحديث الاقتصادي التي تهدف إلى تحقيق التميز في القطاعات الخدمية، خصوصا قطاع خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتقنيات الناشئة والمتقدمة وتطويرها، بالإضافة إلى دعم التنمية الوطنية وزيادة الصادرات الخدمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وتبرز أهمية تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain)كأكثر التقنيات تأثيرا على الاقتصاد الرقمي والخدمات الحكومية الرقمية، إذ توفر هذه التكنولوجيا مزايا متعددة تنعكس بشكل إيجابي على الأداء الحكومي، وترفع من ثقة المواطنين بالخدمات الحكومية، من حيث تعزيز الشفافية، ومكافحة محاولات الاحتيال، وتقليل التكاليف التشغيلية.

يشار إلى أن وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة استندت إلى مبدأ التشاركية في وضع هذه السياسة، إذ قامت بطرحها للاستشارة العامة من خلال بوابة تواصل (بوابة المشاركة الإلكترونية)، وتلقت ما يزيد على 100 ملاحظة جوهرية من 22 جهة، شملت جميع بنود ومحاور السياسة، وقد تمت دراسة الردود وعكس المناسب منها على النسخة النهائية للسياسة.

وأقر مجلس الوزراء نظام التنظيم الإداري لوزارة الطاقة والثروة المعدنية لسنة 2024م، وذلك لغايات تمكين الوزارة من القيام بالمهام المنوطة بها على أكمل وجه، وتطوير أداء الوحدات الإدارية فيها؛ إنفاذا لمتطلبات تحديث القطاع العام.

وسيتم بموجب التعديلات إنشاء وحدة تنظيمية للموارد البشرية والتطوير المؤسسي، وتعديل الهيكل التنظيمي بما يتناسب مع المهام الفعلية للوحدات التنظيمية في الوزارة.

على صعيد آخر، أقر مجلس الوزراء مشاريع قوانين وأنظمة، من بينها مشروع قانون اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة لسنة 2024م، تمهيدا لإحالته إلى مجلس النواب للسير في الإجراءات الدستورية لإقراره حسب الأصول.

ويأتي مشروع القانون استجابة لتوصيات لجنة تحديث المنظومة السياسية التي تضمنت وضع إطار قانوني لوجود جهة وطنية تعنى بالمرأة، بما يضمن لها الاستدامة والشخصية القانونية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري.

وسيتم بموجب مشروع القانون منح اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة شخصية اعتبارية، بحيث تنشأ بموجب قانون لا بموجب قرار من مجلس الوزراء كما هي عليه منذ عام 1992م؛ وذلك بهدف ضمان تكاملية الأدوار والمسؤوليات بين المؤسسات الرسمية والأهلية في العمل، وفقا للأولويات الوطنية المتعلقة بتعزيز حقوق المرأة وتمكينها في مختلف المجالات، لتشارك بشكل فاعل في التنمية المستدامة.

ويهدف مشروع القانون كذلك إلى تعزيز الإطار المؤسسي للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، بما يدعم عملها وفق المهام والمسؤوليات المناطة، وتمكين المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات الرسمية والأهلية.

كما أقر مجلس الوزراء مشروع قانون معدل لقانون الطيران المدني لسنة 2024م، بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية بتحديد مهام مجلس مفوضي هيئة تنظيم الطيران المدني، وتعزيز صلاحيات الجهاز التنفيذي للهيئة، وحوكمة عملية إعداد البرنامج الوطني لأمن الطيران المدني، وتحديد الجهة التي تتولى إعداده واعتماده.

كما أقر مجلس الوزراء نظاما معدلا لنظام المصاريف والمخصصات والاستهلاك والإعفاءات لسنة 2024م؛ والذي يهدف إلى تسهيل الإجراءات على المكلفين من خلال أتمتة الخدمات وتهيئة بيئة إلكترونية موحدة لجمع المصاريف التي تخصم من البيانات المالية ضمن نظام إلكتروني موحد، وتعزيز التزام المكلفين بشراء السلع والخدمات من الملتزمين ببرنامج الفوترة الوطني الإلكتروني، والتشجيع على سرعة التسجيل في هذا النظام.

ويعد نظام الفوترة أحد أهم الأولويات التي تعمل الحكومة على تطبيقها وتفعيلها؛ بما يسهم في تسهيل الإجراءات على المكلفين، وأتمتة الخدمات وتحسينها على مستوى الإفصاحات الضريبية وتسجيلها؛ وذلك تسهيلا على الأعمال والاستثمارات وتسريعا للإجراءات المرتبطة بها، والحد من حالات التهرب الضريبي.

بترا

وزير دولة للشؤون الاقتصادية : مجلس الوزراء اتخذ 41 قرارا اقتصاديا لتحفيز الاقتصاد والاستثمار وتخفيف الأعباء عن المواطنين

شحادة : المزيد من القرارات الاقتصادية ستستمر خلال الأشهر الثلاث القادمة وبنفس الوتيرة.
شحادة : رؤية التحديث الاقتصادي تستهدف تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين واقع المعيشة وتوفير حياة أفضل للأردنيين وإيجاد بيئة تساعد على الاستدامة و الاستمرارية.
وزير الاتصال الحكومي : الحكومة تبادر بعقد هذا اللقاء للحديث عن أول 100 يوم من عمرها.
وزير الاتصال: الحكومة تعهدت باطلاق حوار وطني حول تشريعات مرتبطة بالإدارة المحلية وتقديم تصور للنهوض بالاعلام الوطني.
عمان 22 كانون الأول(بترا)- استعرض وزير دولة للشؤون الاقتصادية رئيس الفريق الاقتصادي مهند شحادة 41 قرارا اقتصاديا اتخذها مجلس الوزراء خلال أول 100 يوم من عمر الحكومة بما يخدم رؤية التحديث الاقتصادي وأهدافها المنشودة بتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير حياة أفضل للأردنيين وتوفير قيمة مضافة تضمن استمرارية الأثر لهذه القرارات.
تاليا رابط القرارات التي عرضها الوزير شحاده
https://bit.ly/4iFLbiC
ولفت الى ان هذه القرارات الاقتصادية شملت 22 قرارا لتحفيز الأنشطة الاقتصادية والاستثمار وتنفيذ مشاريع كبرى و 10 قرارات لتخفيف الأعباء عن المواطنين والمساهمة في توفير فرص عمل وإقرار 9 تشريعات لتعزيز بيئة الاعمال ودعم النشاط الاقتصادي.
جاء حديث شحادة خلال لقاء عقده ووزير الاتصال الحكومي الدكتور محمد المومني في رئاسة الوزراء السبت مع مجموعة من الشخصيات الاعلامية والاقتصادية للحديث حول القرارات والإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة خلال اول 100 يوم على تشكيلها والتي تاتي انطلاقا من رؤية التحديث الشامل وبشكل خاص رؤية التحديث الاقتصادي.
وقال شحادة " على مدى 100 يوم عمل الحكومة ، لم تخلُ أي جلسة لمجلس الوزراء من قرارات تترجم رؤية التحديث الاقتصادي " مؤكدا ان مزيدا من القرارات الاقتصادية ستستمر خلال الأشهر الثلاث القادمة وبنفس الوتيرة.
ولفت الى ان الأهم من اتخاذ القرارات هو الأثر الاقتصادي الاشمل لهذه القرارات على النمو وحياة الناس مشيرا انه سيتم الإعلان عن البرامج الزمنية لتنفيذ تعهدات الحكومة بداية الشهر المقبل.
وأكد أن هذه الحكومة تهتم بالبعد الاقتصادي الشامل للقرارات وليس مجرد محاسبة مالية، فالاهم ان يتم النظر الى الأثر الاقتصادي الشامل لاي قرار.
وأكد أن الفريق الاقتصادي متجانس ويعمل بروح الفريق الواحد ويسنده في عمله رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان الذي يتمتع بخبرات تنموية واقتصادية تسهل عمل الفريق.
كما أكد أن رؤية التحديث الاقتصادي وهي نبراس عمل هذه الحكومة تتضمن 8 محركات اقتصادية و 37 قطاعا و 360 اولوية.
ولفت الى ان الحكومة ومنذ بدايات تشكيلها اجتمعت مع القطاعات الاقتصادية كافة وعرضت الاولويات الواردة في البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي ، وكمخرجات لهذه الاجتماعات تم إضافة اولويات وتعديل بعضها سيتم تحديثها خلال الشهر المقبل والاعلان عن ذلك.
وأشار إلى أنه وحتى يتم قياس النمو الاقتصادي يجب قياس الدخل القومي الإجمالي واهم مؤثراته، الاستثمار والانفاق الحكومي والاستهلاك وصافي الصادرات.
وأوضح وزير دولة للشؤون الاقتصادية ان اول قرار اتخذته الحكومة تمديد العمل باعفاء قطاع الخدمات من ضريبة الدخل بتخفيضها من 20 بالمائة الى 5 بالمائة والقيم المضافة صفر ولمدة عشر سنوات.
ولفت بهذا الصدد إلى أن قطاع الخدمات يشكل 3 بالمائة من الدخل القومي ويعمل به حاليا حوالي 27 الفا والمستهدف زيادة اعداد العاملين فيه في العام 2033 نحو 100 الف شخص.
وأكد شحادة ان تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي يتطلب التكاملية مع القطاع الخاص وليس الانفاق الحكومي فقط مؤكدا ان الحكومة ستعمل على توفير البيئة الاستثمارية الحقيقية ليستعيد القطاع الخاص قدرته على النمو المضطرد.

وحول السياحة العلاجية وتعزيز دورها في التنمية الاقتصادية أشار شحادة الى انه تم عقد 3 اجتماعات مع القطاع السياحي الخاص وتم تحديد الإجراءات والأسواق المستهدفة وبناء عليه تم السماح بالتأشيرة الالكترونية لعدة دول بدون موافقات مسبقة وفتح خط طيران مباشر مع ليبيا..

ولفت الى انه ولغايات دعم الصناعة المحلية فقد تم تجميد العمل بقرار تخفيض الرسم على بعض الجداول الجمركية مؤكدا انه وفي ظل التغيرات الإقليمية علينا اتخاذ قرارات تصب في مصلحة الاقتصاد والصناعة الوطنية.
وأشار الى ان حجم الصادرات لقطاع الصناعة يبلغ نحو 4ر8 مليار دينار وتشكل نحو 49 بالمائة من حجم الصادرات ويعمل به نحو 217 الف شخص والمطلوب وفق رؤية تحديث الاقتصادي زيادة العدد الى نحو 550 الف عامل في قطاع الصناعة في العام 2033.
وأشار بهذا الصدد الى ان الحكومة اتخذت مجموعة من القرارات التي من شانها التخفيف على المواطنين والقطاع الخاص وفي مقدمتها الاعفاء من غرامات على قضايا جمركية لافتا الى وجود قضايا جمركية منذ عقود لم يتم حلها تصل قيمتها الى 350 مليون دينار (تعتبر ايراد غير متحقق) حيث ينص القرار على دفع اصل المبلغ والاعفاء من 90 بالمائة من الغرامات للقضايا قبل عام 2019.
ولفت الى انه وفي اطار إيجاد حلول للقضايا الضريبية كان هناك لجنة للنظر بالقضايا التي تقل عن مليون دينار وتم توسيع نطاق عملها لتنظر بالقضايا التي تزيد عن مليون دينار موضحا انه وخلال اول أسبوع من هذا التوجه هناك مبالغ تم تحويلها للتسويات تصل الى 70 مليون دينار مؤكدا ان التسويات الضريبية من شانها تعزيز الثقة بين القطاع الخاص والحكومة. وأكد بهذا الصدد ان تداعيات كورونا لا زالت تؤثر على حياة الأردنيين وحالت الظروف المالية التي واجهتهم خلال تلك الفترة ابتداء من 2019 من ترخيص مركباتهم حيث جاء قرار الحكومة باعفاء المركبات من الترخيص عن سنوات سابقة دعما للمواطنين. ولفت بهذا الصدد الى ان عدد المركبات غير المرخصة وصل الى نحو 550 الف مركبة وان عدد المركبات التي تم ترخيصها واستفادت من هذا القرار بلغ حوالي 72 الف مركبة.
كما لفت الى قرار الحكومة المتعلق باعفاء الشقق من رسوم التسجيل في حال الشراء لأول مرة مثلما تم الاعفاء من رسوم المسقفات عن اخر 3 سنوات وتعاون القطاع الخاص في تقديم قروض بفائدة مخفضة بلغت 4ر99 بالمائة ضمن جهد منسق لتقديم خدمة متكاملة لدعم المواطنين.
وأكد ان قطاع الإسكان يرتبط بـ 44 قطاعا وبالتالي فان قرار الاعفاء للشقق يحرك قطاعات عديدة.
وأشار الى أهمية تعاون الحكومة مع القطاع الخاص لدعم القطاع السياحي الذي يشكل 2ر3 بالمائة من الدخل القومي ويعمل به نحو 50 الف شخص والمستهدف ان يصل عدد العاملين الى 150 الفا.
وأكد شحادة ان الحكومة تعمل على فرص لدعم الصادرات ونتطلع الى أسواق جديدة.
ولفت الى أهمية اتمتة القطاع الطبي الذي ينفق عليه نحو 900 مليون دينار ومن المؤمل تحقيق وفر مهم في هذا الصدد.
وبشان الاستثمار اكد وزير دولة للشؤون الاقتصادية أهمية دور القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الكبرى ومنها سكة الحديد من العقبة الى الشيدية وغور الصافي بحجم استثمار 4ر1 مليار دولار وتم الاتفاق على المبادئ المالية الأولية مع شركة الاتحاد ريل.
ومن المشاريع التي وافق عليها مجلس الوزراء بحسب شحادة توسعة الميناء وتطويره بحجم استثمار 123 مليون دولار بهدف إعادة موضعة العقبة ليكون اول ميناء اخضر على البحر الأحمر.
كما أكد أهمية مشروع الناقل الوطني الذي يوفر 27 بالمائة زيادة على مياه الشرب في المملكة.
ولفت الى ان مشاريع الطاقة في غاز الريشة تشكل فرصة استثمارية في الاستخراج والنقل.
كما اتخذ مجلس الوزراء قرارا بتطوير ميناء الشيخ صباح للغاز في العقبة بحجم استثمار 125 مليون دولار.
وأكد أن احدى أدوات تحقيق الرؤية الاقتصادية هي المالية العامة لافتا الى ان الحكومة تتعامل بجدية مع المتاخرات المالية ولن يتم تأجيل او ترحيل أي قرار يخص المتاخرات وفق خطتها لدفعها خلال 3 سنوات.
وأشار ألى أن التقديرات الواقعية لحجم الإيرادات انها ستغطي نحو 86 بالمائة من النفقات الجارية صعودا من 81 بالمائة العام الماضي.
وكان وزير الاتصال الحكومي الناطق الرسمي باسم الحكومة الدكتور محمد المومني اكد في بداية اللقاء ان الحكومة تعتز بشراكتها مع وسائل الاعلام والصحافة في جميع الملفات على الساحة الوطنية والإقليمية والدولية انطلاقا من ايمانها بالدور الرقابي المهم الذي تقوم به الصحافة والاعلام ومن باب حق الجمهور في الحصول على المعلومات. ولفت إلى أن هذا اللقاء يأتي كمبادرة من الحكومة للحديث عن سير اعمالها وما تم إنجازه خلال اول 100 يوم من عمرها. واكد الدكتور المومني ان من اهم سمات الحكومة الحالية هو العمل الميداني المكثف والمتابعة المستمرة لما يحدث في كافة ارجاء الوطن فضلا عن الاستمرارية بعمل الحكومات والبناء على الإنجازات التي تحققت في عهد الحكومات السابقة ونحسن ونجود بما يحقق رؤية التحديث الشاملة التي دخلنا بها المئوية الثانية من عمر الدولة الأردنية. ولفت إلى أن العنوان الأبرز لعمل الحكومة هو مشروع التحديث الشامل للدولة الأردنية بمحاوره السياسي والاقتصادي والإداري. وأشار إلى أن وزير دولة للشؤون الاقتصادية سيعرض بداية الشهر المقبل قائمة بكل ما تعهدت به الحكومة والجهة المعنية بالتنفيذ وموعده. واكد المومني أن الحكومة ستقدم خلال النصف الأول من العام المقبل وفقا لما تعهدت به في البيان الوزاري، تصورا حول واقع الاعلام والنهوض المطلوب حاليا ومستقبلا، لافتا إلى أن هذا جزء من التحديث الإعلامي والسياسي المستمر. ولفت إلى أن الحكومة تعهدت بمراجعة التشريعات المرتبطة بالإدارة المحلية واطلاق حوار وطني بشان قوانين اللامركزية والبلديات.وأكد المومني أن العمل المتعلق بالتحديث الإداري مستمر والحكومة تلقت تغذية راجعة بشان نظام الموارد البشرية وعكستها بتعديلات تجود وتحسن النظام.
ولفت إلى أن الوثائق التي تعتمدها الحكومة كمرجعية في عملها هي كتاب التكليف السامي والرد على كتاب التكليف والبيان الوزاري للحكومة ورد رئيس الوزراء على مداخلات النواب وجلسات مجلس الوزراء في المحافظات والجولات الميدانية التي يقوم بها رئيس الوزراء.
وجرى حوار أجاب خلاله الوزيران على أسئلة واستفسارات الحضور بشان رؤية التحديث الاقتصادي وجملة من القضايا على الساحة الوطنية والاقليمية.

بترا

الأمانة: تمديد ساعات عمل الباص السريع

عمان 21 كانون الأول (بترا) - أكد أمين عمان الكبرى الدكتور يوسف الشواربة أن لدى الأمانة خطة استراتيجية واضحة لرفع كفاءة منظومة النقل العام، تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية.

وأضاف، خلال حفل أقيم أمام محطة الجامعة الأردنية لتسليم الأمانة 16 حافلة جديدة لتشغيلها على مسار الباص سريع التردد، أن مشروع الباص سريع التردد وباص عمان حققا نجاحًا نوعيًا، مما أدى إلى زيادة الطلب على استخدام منظومة النقل العام. وبلغ عدد مستخدمي المنظومة 28 مليون راكب خلال العام الحالي، بإجمالي 72 مليونًا منذ بدء التشغيل في 30 حزيران 2019، مؤكدًا حرص الأمانة على توسيع نطاق هذه الخدمة تدريجيًا.

وقال إن الأمانة قررت إعفاء المكفوفين من أجور النقل العام في باص عمان والباص سريع التردد، وتمديد ساعات عمل الباص السريع حتى الساعة 12 منتصف الليل اعتبارًا من الأول من كانون الثاني المقبل، بهدف إتاحة الخدمة للمواطنين لأطول وقت ممكن.

وأشار إلى أنه سيتم إطلاق 15 حافلة جديدة تعمل على الكهرباء لأول مرة في الأردن في آذار المقبل، لخدمة منظومة النقل العام.

وأكد الشواربة أن الأمانة تحرص على أن تكون هذه الخدمة ضمن أعلى المواصفات العالمية، إذ ستكون الحافلات مهيأة للأشخاص من ذوي الإعاقة، وستوفر أنظمة دفع إلكتروني، ومراقبة إلكترونية، وستعمل ضمن مواعيد ومواقف محددة.

كما ستكون الحافلات مزودة بنظام تدفئة وخدمة الإنترنت المجاني.

وحضر حفل تسليم الحافلات نائب أمين عمان محمد القيسي، ومدير مدينة عمان المهندس أحمد الملكاوي.

يشار إلى أن عدد الحافلات داخل عمان 271 ، وفي عمان - الزرقاء 64.

نقيب أصحاب شركات التخليص ونقل البضائع يدعو إلى تذليل العقبات أمام النقل والتجارة بين الأردن وسوريا

سرايا - دعا نقيب أصحاب شركات التخليص ونقل البضائع، الدكتور ضيف الله أبو عاقولة، الحكومة الأردنية إلى معالجة التحديات التي تعيق حركة انسياب البضائع بين الأردن وسوريا، المارة عبر الترانزيت.

وأوضح أبو عاقولة في تصريح صحفي أن الصادرات الأردنية والسورية، بالإضافة إلى بضائع الترانزيت، تواجه تحديات متزايدة بسبب ارتفاع رسوم المرور على الشاحنات في كلا البلدين.

وطالب بإعادة تطبيق الرسوم التي كانت معمولا بها سابقا بموجب الاتفاقية الموقعة عام 1999 ومذكرة التفاهم لعام 2009، والتي حددت الرسوم بحوالي 150 دولارا.

وأشار إلى أن الرسوم الحالية تتجاوز عشرة أضعاف ما تم الاتفاق عليه، مما يتطلب تطبيق الاتفاقيات بشكل كامل لتسهيل حركة البضائع وتخفيف كلف الشحن.

وأضاف أن من أبرز العقبات الأخرى صعوبة تنقل أصحاب الأعمال والمستثمرين والمخلصين بين البلدين بسبب الظروف الراهنة، بالإضافة إلى اشتراط الحكومة السورية دخول البضائع عبر موانئها بدلا من السماح بدخول الحاويات القادمة من ميناء العقبة، مما يفرض نقل البضائع بنظام "باك تو باك" في مركز جمرك جابر.

وأكد أبو عاقولة على أهمية تكثيف الجهود والتنسيق بين اللجان الفنية المشتركة لإزالة كافة التحديات التي تعيق حركة التجارة بين البلدين الشقيقين.

وأشار إلى أن أصحاب شركات التخليص ونقل البضائع في الأردن يمثلون وكلاء تجار الترانزيت لدول الخليج العربي والسوريين واللبنانيين للبضائع الواردة والصادرة من ميناء العقبة وجمرك العمري، القادمة من دول الخليج والصين واليابان وغيرها.

وأشار إلى أن الطريق إلى الأراضي السورية آمن، وأن حركة البضائع تسير بسلاسة بفضل الإجراءات المتخذة من كلا الطرفين لتحسين انسيابية النقل والتجارة.

وأشار أبو عاقولة إلى أن جمرك جابر تعامل خلال الأسبوع الماضي مع 940 شاحنة ما بين واردة أو صادرة من كلا الطرفين، وهي: 84 صادرات وطنية، و428 ترانزيت مغادر وارد من العقبة ودول الخليج ومتجه إلى سوريا ولبنان، ووارد من الجمهورية العربية السورية 318 شاحنة محملة، و110 شاحنات فارغة متوجهة إلى دول الخليج.

وأكد أن الأجهزة الأمنية والجمارك في جمرك جابر قدمت كل التسهيلات وما زالت تقدم لتسيير انسياب البضائع بأسرع وقت.

كما ذكر أبو عاقولة أن المنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة أدخلت 263 شاحنة محملة بالبضائع بالاتجاه السوري وإلى لبنان، وما زالت مستمرة في تحميل كافة البضائع التي تعطلت خلال الإغلاق، مقدمة كل التسهيلات التي من شأنها الإسراع في تحميل البضائع وإخراجها بالاتجاه السوري واللبناني.

سرايا **الغد**

وزير النقل السوري لـ"المملكة": الطيران في الأجواء السورية "آمن ومفتوح"

أكد وزير النقل السوري، بهاء الدين شرم، أن الطيران في الأجواء السورية آمن ومفتوح منذ الثالث لتحرير العاصمة دمشق.

وأشار شرم في تصريح لـ" **المملكة**"، الخميس، إلى أن الطيران المدني عمل على وضع خطة لصيانة المطارات، حيث أقلعت أول رحلة إلى حلب ذهابًا وإيابًا، مؤكدًا أن العمل جارٍ على قدم وساق لتطوير المطار واستقبال الرحلات الخارجية.

وقال إن القطار وسيارات الشحن بدأت العمل على نقل المواد الأساسية إلى المحافظات المحررة، بعد تجهيز سكة الحديد وإصلاحها لنقل المواد الأساسية مثل الطحين والمحروقات من الساحل إلى المحافظات المحررة.

وأضاف شرم أنه يُجرى حاليًا عملية إحصاء لسيارات الشحن ووضع خطة لتنظيم عملها ضمن المحافظات السورية، إضافة إلى وضع خطة للنقل بالعبور (الترانزيت).

"تم توفير الوقود لجميع وسائل النقل العام، ووضع دراسة مع وزارة التموين لتحديد تسعيرة ثابتة لوسائل النقل العام ونقل البضائع"، وفقًا لوزير النقل السوري.

المملكة

عجلون : اجتماع في بلدية العيون يبحث مشكلة النقل في بلدة اوصره

مقدادي تمهل الجمعيات التعاونية لتقديم طلبات التشغيل ليوم للثلاثاء

امهلت مديرة مكتب النقل البري في محافظة عجلون المهندسة اماني مقدادي الجمعيات التعاونية في منطقة بلدية العيون حتى يوم الثلاثاء القادم لتقديم طلبات تشغيل خط بلدة اوصره / عجلون التي تعاني من صعوبات في النقل والاعتماد على النقل الخصوصي.

جاء ذلك خلال اجتماع عقد في بلدية العيون بحضور المهندسه مقدادي واعضاء شبكه مكانتي التي تبنت قضية مشكلة المواصلات في البلدة وهم: الدكتور علي المومني ومحمد القضاه ونهى طشطوش وايمان بني سلمان والدكتورة مريم الربضي ومنسقة مشروع مكانتي سلام غنيم ووحدة التنمية المحليه في بلدية العيون.

وكانت قد تقرر في اجتماع سابق قد تم دعوة رؤساء الجمعيات التعاونيه في منطقه العيون كونهم المعنيين بتشغيل باصات اوصره / عجلون، حيث قدمت مديرة النقل مقدادي شرحا وافيا عن كيفية التقدم بطلبات لتشغيل الخط كما اجابت على جميع التساؤلات التي طرحها رؤساء الجمعيات التعاونية حيث يوم الثلاثاء القادم كاخر موعد لتقديم الطلبات المقدمة ودراستها والموافقة على من تنطبق عليه الأسس حتى يتم تشغيل الباصات لحل مشكلة المواصلات لقرية اوصره ، مشيرة مقدادي إلى أن الهيئة وافقت على تشغيل باصين على خط اوصره - عجلون سعتهما ما بين 10 - 30 راكبا.

الى ذلك ثمن فريق شبكة مكانتي تعاون رئيس بلدية العيون واثق بني سعيد ومديرة مكتب النقل البري في محافظه عجلون ورؤساء الجمعيات التعاونية في منطقه العيون والوكاله الامريكية للتنمية الدولية USAID على دعمهم للتنمية في المملكة الاردنية الهاشمية.

الدستور

وزير الصناعة والتجارة يتفقد مركز حدود جابر والحرة الأردنية السورية المشتركة

المفرق 19 كانون الأول (بترا)- تفقد وزير الصناعة والتجارة يعرب القضاة الخميس، مركز حدود جابر والمنطقة الحرة الأردنية السورية المشتركة.
وقال القضاة، إن ما يقارب من 130 شاحنة ستدخل من معبر جابر وأكثر من 85 شاحنة من المنطقة الحرة الأردنية السورية المشتركة إلى داخل سوريا، ما يشير إلى ان جاهزية المعابر الحدودية في أعلى مستوياتها وأن الحكومة الأردنية بالتنسيق مع الجهات المعنية داخل المعبرين على أتم الاستعداد لتقديم الدعم اللازم.
وأشار إلى أن الأردن اتخذ إجراءات عديدة لانسياب البضائع من خلال السماح بـ"الباك تو باك" للشاحنات المحملة بالبضائع ويتم تحميلها إلى الشاحنات السورية داخل الساحة الجمركية، مبينا أن الحكومة الأردنية أقرت السماح للشاحنات الأردنية بالعبور للأراضي السورية وفقا لنظام "دور تو دور" بهدف تذليل كافة العقبات التي تواجه انسيابية البضائع باتجاه الأراضي السورية، إضافة إلى السماح لجميع البضائع الأجنبية بالمرور إلى سوريا عبر الأراضي الأردنية، حيث لدينا العدد الكبير من الشاحنات التي دخلت الى الأراضي السورية عبر الترانزيت والسماح أيضا بعبور البضائع السورية إلى الدول الأخرى عبر الأردن بنظام الترانزيت.
وأكد أن جلالة الملك عبدالله الثاني وجه الحكومة بضرورة العمل توفير كل سبل الدعم للشعب السوري الشقيق وشكلت خلية للعمل على إعادة معبر جابر والمنطقة الحرة الأردنية السورية المشتركة بشكل كامل من أجل توفير البضائع وانسيابها لسوريا الشقيقة، مشيرا الى أن الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية سيرت الأسبوع الماضي قافلة من المساعدات للشعب السوري.
وبين أنه خلال الأيام الثلاثة الماضية عادت حركة انسياب البضائع من الأردن إلى سوريا ومن سوريا عبر الأراضي الأردنية للدول الأخرى، حيث توجهت إلى سوريا 500 شاحنة محملة بالبضائع وأكثر من 150 شاحنة انطلقت من سوريا من خلال الأراضي الأردنية لعدد من الدول، مشيرا الى حجم السيارات الكبير وعمليات التبادل "الباك تو باك" وحجم التدفق العالي الموجود في المنطقة الحرة الأردنية السورية المشتركة بما في ذلك شاحنات عبرت من والى لبنان الشقيق عن طريق سوريا.

بترا

وزير الصناعة: المنطقة الحرة الأردنية السورية مهمة في تعزيز التعاون الاقتصادي

عمان 22 كانون الأول (بترا) - قال وزير الصناعة والتجارة والتموين، المهندس يعرب القضاة، إن المنطقة الحرة الأردنية السورية المشتركة تلعب دوراً مهماً في تعزيز التعاون الاقتصادي الاستثماري والتجاري بين البلدين، وكذلك تدفق التجارة من وإلى العديد من البلدان، إضافة إلى دورها في تحفيز المستثمرين والقطاعات التصديرية.

جاء ذلك خلال جولة تفقدية الأحد، على عدد من المشاريع الاستثمارية الصناعية داخل المنطقة الحرة الأردنية السورية المشتركة وسير العمل فيها.

وجال القضاة، في مرافق عدد من المصانع، واطلع على مراحل وكميات الإنتاج وكذلك التصدير، كما استمع الى إيجاز من القائمين على تلك المصانع حول أنشطتها الإنتاجية

بترا

تصادم وتعطل مركبات ومناطق تشهد تشكلاً للضباب

عمون - أفاد التقرير المروري صباح الاحد، ببداية تشكل للضباب في عدد من المواقع على طرق خارجية.
- أفاد التقرير المروري صباح الاحد، ببداية تشكل للضباب في عدد من المواقع على طرق خارجية.
وقال ضابط غرفة عمليات إدارة الدوريات الخارجية عبر اذاعة الأمن العام، إن طريق الـ 100 للسير القادم من طريق المطار باتجاه الزرقاء وطريق المطار ما بعد جامعة الاسراء باتجاه الجنوب يشهد تشكلا للضباب حيث انخفض مدى الرؤية الأفقية من 100 الى 150 مترا، مشيرا الى أن الفرق الميدانية تتواجد في تلك المناطق لاعطاء اشارات دلالية وتحذيرية للسائقين.
ودعا السائقين الى ضرورة ترك مسافة أمان كافية واستخدام الأضواء الخاصة بالضباب والابتعاد عن التتابع القريب ومشتتات الانتباه.
وبين التقرير المروري، أنه تم التعامل مع عدد من حوادث التصادم نتيجة التتابع القريب وعدم اعطاء الأولوية أو التجاوز الخاطئ والتعطل لمركبات دون اصابات تذكر.

عمون

طقس بارد نسبيا حتى الأربعاء

عمان 22 كانون الأول (بترا)- يكون الطقس الأحد، باردا نسبيًا فوق المرتفعات الجبلية، ولطيف الحرارة في باقي المناطق، مع ظهور بعض الغيوم على ارتفاعات منخفضة، وهناك احتمال لهطول زخات خفيفة من المطر في ساعات الصباح في شمال المملكة، وتكون الرياح جنوبية غربية خفيفة السرعة.

وتحذر ادارة الارصاد الجوية في تقريرها من، خطر تدني مدى الرؤية الافقية بسبب الضباب في ساعات الصباح الباكر فوق المرتفعات الجبلية والسهول، ومن احتمال تشكل الصقيع في الصباح الباكر فوق المرتفعات الجبلية العالية الجنوبية واجزاء من البادية والسهول.

ويبقى الطقس يوم غدٍ الاثنين، باردا نسبيًا فوق المرتفعات الجبلية العالية، ولطيف الحرارة في باقي المناطق، مع ظهور بعض الغيوم على ارتفاعات منخفضة والفرصة مهيئة في ساعات الصباح الباكر لهطول زخات خفيفة من المطرفي أجزاء من شمال المملكة، وتكون الرياح جنوبية معتدلة السرعة تتحول بعد الظهر الى غربية.

وتنخفض درجات الحرارة الثلاثاء، ويبقى الطقس باردا نسبيًا فوق المرتفعات الجبلية، ولطيفا في باقي المناطق، كما تظهر الغيوم على ارتفاعات منخفضة خاصة في شمال ووسط المملكة، وتكون الرياح جنوبية شرقية الى جنوبية غربية معتدلة السرعة.

ويطرأ الأربعاء، ارتفاع قليل على درجات الحرارة، ويكون الطقس باردا نسبيًا فوق المرتفعات الجبلية العالية، ولطيفا في باقي المناطق، وتكون الرياح جنوبية شرقية معتدلة السرعة.

وتتراوح درجات الحرارة العظمى والصغرى في شرق عمان اليوم ما بين 17 - 8 درجة مئوية، وفي غرب عمان 15 - 6، وفي المرتفعات الشمالية 12 - 5، وفي مرتفعات الشراة 13 - 3، وفي مناطق البادية 18 - 5، وفي مناطق السهول 17 - 8، وفي الأغوار الشمالية 22 - 8، وفي الأغوار الجنوبية 25 - 9، وفي البحر الميت 23 - 11، وفي خليج العقبة 23 - 12 درجة مئوية.

بترا